

كراسة الشروط و المواصفات

لعملية

رصف مدخل قرية غربال الرئيسي من مدخل طريق دسوق مرورا بمقابر الاقباط (شرنوب) ضمن

اعمال الخطه الاستثماريه ٢٠٢٥/٢٠٢٦ م

بنظام (المناقصه عامه)

جلسة فتح المظاريف الفنية يوم الموافق / ٢٠٢٥ م

مقر الوحده المحليه لمركز ومدينه دمنهور برج الرضا شبرا

عدد الصفحات بالكراسة : ١٤

ثمن الكراسة : مئتان و تسعة وتسعون جنيهاً

قيمة التأمين الابتدائي : ٥٥٠٠٠٠,٠ جنيه

مدة تنفيذ الأعمال : اربع شهور

قيمه كراسه الشروط والمواصفات : ٢٩٩ جنيه بالاضافه الى رسم خمس جنيهات
لصالح قادرين باختلاف و ١٤% قيمه الضريبه على القيمه المضافه + طابع الشهيد

مادة المحلية لمركز ومدينة دمنهور
الإدارة العامة للشئون الهندسية
قسم الطرق
=====

مقاييس تقديرية بأسعار سوقية
لعملية/ رصف مدخل قرية غربال الرئيسي من مدخل طريق دسوق مرورا بمقابر الاقباط (مجلس قرية شرنوب)
ضمن الخطة الاستثمارية ٢٠٢٥/٢٠٢٦

م	بيان الاعمال	الكمية	الفئة	الإجمالي
١	٢م عمل فرمة ترابية لاستبدال مناسب حسب القطاع التصميمي ونقل الناتج خارج الموقع ونهوا الاعمال حسب اصول الصناعة	٥٠٠٢		
٢	٣م (استلام هندسي) اعمال توريد وتشغيل طبقة اساس من الاحجار الصلبه المتكرجه ناتج تكسير الكسارات... الخ والفئة تشمل التوريد والفرش والدمك ولايقبل CBR عن ٨٠% ونهوا الامال حسب اصول الصناعة بالتشوين	١١٠٠		
٣	٢م توريد وتركيب بلاط انترلوك خرساتي سمك ٨ سم اجهاد ٤٠٠ ومحمل علي البند فرشاة رمال نهوا الاعمال حسب اصول الصناعة	٧٠٠٠		
٤	٣م / ط توريد وتركيب مواسير بلاستيك UPVC قطر ٦ بوصة وعمل التجارب وتغطية المواسير بالرمال فوق ظهر المواسير حتى ارتفاع ينقص عن سطح الاسفلت ٢٠ سم حسب اصول الصناعة والمواصفات الفنية كامل مما جميعه	٢٠٧		
٥	بالمقطوعة توريد وعمل بلاعه مطر (صفاية) مقاس داخلي ٤٥*٢٤سم من الخرسانة العادية مكونة من ٣م ٨ ر م ٣ سن + ٤م ٣ ر م ٣ رمل + ٣٥٠ كجم اسمنت مقاوم للكبريتات وغطاء من المارموكس من شنبر وشبكة كامل مما جميعه	٢٠		
٦	بالعدد تغطية او خفض مطابق تكسير ما يلزم ونقل الناتج خارج الموقع طبقا لاصول الصناعة	٢٠		
٧	٣م توريد وصب خرساته عادية مكونة من ٣م ٨ ر م ٣ سن + ٤م ٣ ر م ٣ رمل + ٢٥٠ كجم اسمنت بورتلاندى /م ٣ حسب اصول الصناعة (لا تحتاج الى صندوقة	٥٠		
٨	٣م توريد رمال نظيفة اسفل الخرسانة (استلام هندسي) ونهوا الاعمال حسب اصول الصناعة	٥١		
٩	٣م / ط عمل ميده خرساتية قطاع ٢٠/٢٥ x ٣٠ مكونة من ٣م ٨ ر م ٣ سن + ٤م ٣ ر م ٣ رمل + ٣٥٠ كجم اسمنت بورتلاندى /م ٣ مع المس وعمل فواصل تمدد حسب اصول	١٠٠٠		
	الإجمالي فقط وقدره			

والعبرة بما ينفذ على الطبيعة واسعار التعاقد
مسئولية منفذ الاعمال لتسليم الاعمال لجهة الاشراف
أي خصومات على الاعمال او غرامات بتحملها منفذ الاعمال
على منفذ الاعمال احضار وعودة اطقم الاشراف

م / مدير الادارة الهندسية

م / المدير التنفيذي لقسم الطرق

اللجنة



Handwritten signature of the Director of the Engineering Administration.

رئاسة مركز ومدينة دمنهور

الإشتراطات العامة

لعملية / عمليه رصف مدخل قرية غربال الرئيسي من مدخل طريق دسوق مرورا بمقابر الاقباط (شرنوب) ضمن اعمال الخطة الاستثماريه للعام المالى ٢٠٢٥/٢٠٢٦

تقدم المظاريف الفنيه فى تمام الساعه الثانيه عشر ظهرا من يوم الموافق / ٢٠٢٥م بالجلسه المنعده بمكتب السيد المستشار مفوض الدوله بمحافظه البحيره

مدته تنفيذ العمليه اربع شهور من تاريخ استلام الموقع خالى من الموانع .

التواصل مع الوحده المحليه من خلال هاتف رقم / ٤٥٣١٦٠٨٢٠

** يلتزم المقاول بالإطلاع على كافة البنود التالية اطلاقاً نافياً للجهاالة والالتزام بتنفيذ كافة البنود بكل دقة ويعتبر مجرد تقديم المقاول للعطاء موافقة منه على كل ما جاء بكراسة الشروط والمواصفات والتزاما منه بتنفيذها.

١) تخضع هذه العملية لأحكام قانون التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م ولائحته التنفيذية

٢) تخضع هذه العملية لشروط ومواصفات عقد ونموذج الوزارة ما لم تتعارض مع مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة

٢٠١٨م ولائحته التنفيذية .

٣) يلتزم مقدموا العروض بأحكام القانون رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦م بشأن (قانون الضريبة على القيمة المضافة) وما يطبق حاليا ومستقبلا من ضرائب.

٤) تسري أحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥م بشأن تفضيل المنتجات الصناعية المصرية في العقود الحكومية

ولائحته التنفيذية على هذا العقد وتعد جزءا لا يتجزأ من كراسة الشروط والمواصفات والعقد المبرم .

٥) التزام مقدمي العروض بالتسجيل على بوابة التعاقدات الحكوميه .

٦) التزام مقدمي العروض بأن يكون المكون الصناعي المصري المطابق للمواصفات القياسية المعتمدة لا يقل عن

(٤٠%) من إجمالي قيمة العرض المقدم من كل منهم وتقديم تعهدا بذلك على المقاول الالتزام بتقديم شهادة بنسبة

المكون الصناعي المصري السالف ذكرها صادرة من إتحاد الصناعات المصرية بعد اعتمادها من الهيئة العامة للتنمية

الصناعية عند تنفيذ نسبة المكون الصناعي المصري المقررة في العقد (وهو التزام على المقاول الذي يتقدم بمنتجات

محلية حاصلة على تلك الشهادة)

((٢))

٧) يعتبر العقد وحدة واحدة لجميع البنود والاشتراطات والمواصفات وجدول الفئات وأي نص في إحداها يعتبر متما للآخر.

٨) يلتزم مقدمي العروض بالتسجيل بالفاتورة الالكترونية.

٩) يلتزم المتعاقد بالتأمين على جميع العاملين القائمين بأعمال الصيانة والتشغيل والتأمين وفقا لأحكام قانون العمل وقوانين التأمينات الاجتماعية وجميع القوانين المتعلقة بأداء هذه الخدمة .

١٠) يتحمل المتعاقد جميع أخطار المهنة واتخاذ كافة الاحتياطات لمنع الإصابات والحوادث والأضرار أثناء أعمال الصيانة والتشغيل والتأمين دون أدنى مسؤولية على الجهة الإدارية .

١١) يلتزم المتعاقد بتسوية مستحقات وحدة العمالة غير المنتظمة التابعة للقوى العاملة طبقا للقرار الوزاري رقم (٥)

لسنة ٢٠١١م الصادر من وزير القوى العاملة والهجرة ونصوص قانون العمل رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٥ م .

١٢) يحظر على مقدمي العطاءات التقدم بالذات أو بالشراكة مع الغير بأكثر من عطاء في العملية ما لم يكن المتقدم شريكا مع الغير بحصة لا تسمح له بالتأثير في اتخاذ قرار ذي صلة بالعطاء في حالة مخالفة الحظر يقوم الطرف الأول باستبعاد العطاءات المخالفة ومصادرة التأمين المؤقت أو فسخ العقد أو التنفيذ على الحساب ومصادرة التأمين النهائي وتحميل المتعاقد بأي خسارة تلحق بالجهة الإدارية

١٣) إخطار جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية بأي مخالفة لأحكام قانون التعاقدات العامة وتكون ذات

صله بأحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادرة بقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥ م .

١٤) توقيع وختم مقدم العطاء على جميع المستندات لازم ويعتبر قبولا منه لكل الشروط الواردة بها .

١٥) يستبعد كل عطاء يحتوي مظهره الفني على أسعار .

١٦) يجب أن يكون مقدم العطاء مقيما في جمهورية مصر العربية وأن يبين في عطائه العنوان الذي يمكن مخاطبته عليه ويعتبر إعلان به صحيحا .

١٧) تحدد يوم / / ٢٠٢٥ لتقديم طلب الاستفسارات والايضاحات ويتم الرد على ذلك في موعد غايته اسبوع .

١٨) البرنامج الزمني المتوقع للأجراءات ٤٥ يوم .

١٩) مواعيد انعقاد الجلسات الساعة الثانية عشر بمكتب السيد المستشار مفوض الدولة بمحافظة البحيره .

((٣))

- ٢٠) يتوفر الاعتماد المالى المخصص للعملية محل الطرح من ضمن اعتمادات (الخطه الاستثماريه)
- ٢١) لايجوز تجزله بنود العمليه .
- ٢٢) لايجوز ان يعهد المتعاقد لغيره من الباطن لبعض الاعمال محل التعاقد .
- ٢٣) قد تحدد موعد بالتسسيق مع اداره المشروعات لعمل المعاينه للموقع محل طرح العمليه .
- ٢٤) مده سريان العطاءات ثلاثه اشهر من تاريخ الفتح الفنى .
- ٢٥) يجب توافر شروط الكفاءه الفنيه والملاءه الماليه وحسن السمعه لمقدم العطاء وعليه تقديم مايفيد ان لديه الامكانيات والقدرة على تنفيذ كافه الالتزامات الوارده بكراسه الشوط والمواصفات بما فى ذلك تلبية كافه الاشتراطات بمزاولة النشاط موضع التعاقد .
- ٢٦) جميع تعاقدات هذه العمليه بالجنيه المصرى .
- ٢٧) يكون سداد التأمين المؤقت عن طريق تقديم خطاب ضمان غير مشروط او سداد عن طريق الدفع الالكترونى او مدفوعه مواطن ورد التأمين يكون بنفس طريقه السداد .
- ٢٨) يكون سداد التأمين النهائى مستحق للوحده فور اعلان الرسو وحتى مده اقصاها سبع ايام عمل من تاريخ اعتماد محضر البت المالى بنسبه ٥% من اجمالى العطاء الفائز تسدد لحساب الوحده المحليه او خطاب ضمان نهائى غير مشروط .
- ٢٩) مده التعاقد اربع شهور تبدء من وتنتهى
- ٣٠) على مقدم العطاء تقديم بيان بمصادر ونوع المواد والمهمات والمعدات والاجهزه التى تستخدم فى التنفيذ .
- ٣١) فى حال ما اذا طرأ على حجم العقد سواء بالزيادة او النقص يتم التعديل لحجم بما لا يجاوز النسب المحدده قانونا وفقا لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ بشأن التعاقدات الحكوميه ولائحته التنفيذيه ووفقا للكتب الدوريه الصادره فى هذا الشأن .
- ٣٢) يحظر على الموظفين والعاملين بالجهات الخاضعه لأحكام هذا القانون التقديم بالذات او الوساطه بعطاءات لتلك العمليه كما لايجوز شراء اصناف منهم او تكليفهم بأعمال تخص هذه العمليه .

((٤))

- (٣٣) يتم استلام الاعمال الخاصة بالعملية استلام مؤقت من لجنة تشكلها الجهة الاداريه فى نهايه المده المحدده للعملية بأمر الاسناد .
- (٣٤) يتم الاستلام النهائى من قبل لجنة تشكل بمعرفه الوحده المحليه طبقا لأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية وذلك بعد انتهاء مده ضمان الاعمال محل التعاقد ويسرى على عمل اللجنتين كافة احكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م ولائحته التنفيذية
- (٣٥) يتولى مكتب شكاوى التعاقدات العمومية التابع لوزارة المالية تلقي الشكاوي المتعلقة بأي مخالفة طبقا للمادة (٥) من القانون ليكن معلوما لمقدمي العطاءات أن تسوية الخلافات والنزاعات بين طرفي العقد عن طريق التوفيق أو الوساطة قبل اللجوء إلي القضاء أو التحكيم وطبقا لنص المادة ٩١ من القانون ويخضع هذا العقد وكراسة الشروط والمواصفات لمراجعة مجلس الدولة ويلتزم الطرفان بقبول أي تعديلات يجريها مجلس الدولة على بنود العقد المحرر لتلك العملية.
- (٣٦) تقوم الوحدة المحلية بنشر نسخة من كراسة الشروط والمواصفات على بوابة التعاقدات العامة ونشر نتائج اللجان ونتيجة الترسية وكذا أسباب القبول أو الإلغاء والقيمة النهائية للتعاقد وقيمة المكون الصناعي المصري الذي تم التعاقد عليه إن وجد .
- (٣٧) تقوم الوحدة المحلية بعد انتهاء التعاقد والتنفيذ بالنشر على بوابة التعاقدات العامة بأسماء المتعاقدين الذين أخلوا بشروط التعاقد والجزاءات التي وقعت عليهم.
- (٣٨) يجب أن تكون جميع المخاطبات بين المتعاقد والوحدة المحلية في شأن الأعمال موضوع هذا العقد باللغة العربية.
- (٣٩) المقاول مسئول مسئولية كاملة طبقا للقانون المدني عن ضمان الأعمال ضمان عشري وفقا للقانون المدني.

((٥))

٤٠) تقدم العطاءات داخل مظروفين مغلقين أحدهما للعرض الفني والآخر للعرض المالي ويجب أن يثبت على كل من

مظروفي العطاء نوعه من الخارج (مالي ؛ فني) واسم المقاول وعنوانه ، ويوضع المظروفين داخل مظروف مغلق

بطريقة محكمة يوضح عليه اسم الجهة الادارية (ادارة التعاقدات) وبيانات العملية

٤١) ويكون تقديم العطاءات بوضعها داخل الصندوق المخصص لوضع العطاء بإداره التعاقدات ويقتصر فتح المظاريف

المالية على العروض المقبولة فنيا .

٤٢) ** يحتوي المظروف الفني على المستندات الآتية :-

٤٣) مستند يثبت سداد التأمين المؤقت الموضح بالإعلان بأحدى طرق الدفع الالكتروني .

٤٤) بيان الشكل القانوني لصاحب العطاء والمستندات الدالة على ذلك

٤٥) بيانات القيد في السجلات الخاصة بالنشاط موضوع التعاقد مثل السجل (التجاري / الصناعي) أو سجل

المستوردين وغيرها من السجلات التي يكون القيد فيها واجبا قانونا على ان يكون مستخرج بتاريخ حديث .

٤٦) سابقة أعمال حكومية مماثلة لبنود العقد (وعليه تقديم المستندات الدالة على تنفيذ بنود العقد ومدون بها تاريخ

البدء المقرر وتاريخ النهو المقرر وتاريخ البدء الفعلي وتاريخ النهو الفعلي وتقرير الكفاءة الفنية والمالية أخ

٤٧) مايفيد شراء كراسه الشروط والمواصفات .

٤٨) البرنامج الزمني .

٤٩) خطاب يتضمن رقم الحساب البنكي الخاص بمقدم العطاء

٥٠) بيان وظائف وخبرات الكوادر التي سيسند إليها التنفيذ والاشراف على تنفيذ العملية .

٥١) البطاقة الضريبية سارية المفعول وصورة آخر إقرار ضريبي + فيش جنائي .

٥٢) بطاقة الإتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء (سارية) ()

٥٣) إقرار المتعاقد بأن يكون المكون الصناعي المصري المطابق للمواصفات القياسية المعتمدة لا يقل عن ٤٠% من

إجمالي قيمة العرض المقدم .

٥٤) إقرار المتعاقد بالتأمين على العمالة وفقا لقوانين التأمين السائدة .

٥٥) إقرار بالالتزام بما جاء بكراسة الشروط والمواصفات ومحتوياتها .

٥٦) طابع شهيد .

٥٧) اقرار بأن العنوان المبين بالاوراق المقدمه من صاحب العطاء يعد المحل المختار له وان كافة المكاتبات والمراسلات

التي ترسل او تعلن له عليه تكون صحيحة ومنتهجه لكافة اثارها القانونيه .

٥٨) إقرار بأن المقاول مسجل على بوابة التعاقدات العامة .

((٦))

- ٥٩ ما يفيد شراء كراسة الشروط والمواصفات .
- ٦٠ أصل كراسة الشروط والمواصفات ٠٠٠٠ موقع من مقدم العطاء ومختوم على كل صفحة من صفحاتها .
- ٦١ صورة شهادة التسجيل لدى مصلحة الضرائب المصرية (ضريبة القيمة المضافة) شهادته التسجيل بنظام الفاتوره الالكتروني .
- ٦٢ صورة رسمية من عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي وبيان الأشخاص المصرح لهم بالتعاقد لحساب الشركة
- ٦٣ يتم تشكيل لجنة بمعرفة الطرف الاول وذلك للاشراف على تنفيذ الاعمال المتعاقد عليها وكذا الاستلام النهائي للاعمال بعد انتهائها وفقا للمواصفات الفنية والهندسية المطلوبه والمتعاقد عليها وذلك خلال المده المحدده لأتمام الاعمال المنصوص عليها ببنود كراسه الشروط والعقد الخاص بالعملية .
- ٦٤ البيانات الفنية عن العرض المقدم وغير ذلك من النواحي الفنية التي يرى مقدم العطاء أضافتها للمظروف الفني.
- ٦٥ ** يحتوي المظروف المالي على :-
- ٦٦ كتابة الأسعار رقما وحروفا باللغة العربية ويكون سعر الوحدة في كل صنف بحسب ما هو مدون بجدول الفئات عددا أو وزنا أو مقاسا أو غير ذلك دون تغيير أو تعديل في الوحدة وعلى أن يكون العبرة بالمكتوب باللغة العربية .
- ٦٧ أن تكون قوائم الأسعار وجداول الفئات مؤرخة وموقعة من صاحب العطاء .
- ٦٨ عدم الكشط أو المحو أو التحشير في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب كتابته رقما وحروفا والتوقيع
- ٦٩ اذا سكت صاحب العطاء فى عرضه المالى عن تحديد سعر بند فللجهة الاداريه مع الاحتفاظ فى استبعاد العطاء ان تضع للبند الذى سكت صاحب العطاء عن تحديد فئته اعلى فئه لهذا البند فى العطاءات المقبوله وذلك للمقارنه بينه وبين سائر العطاءات فاذا ارسيت عليه العمليه فيعتبر انه ارتضى المحاسبه على اساس اقل فئه لهذا البند فى العطاءات المقبوله دون ان يكون له حق المنازعه فى ذلك .
- ٧٠ للجهة العامة والمحافظة عليها أثناء مدة الضمان طبقا لشروط العقد وتتم المحاسبه النهائية بالتطبيق لهذه الفئات بصرف النظر عن تقلبات السوق والعمله التعريفه الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى الحاليه والمستقبلية .
- وبجميع الأحوال لن يلتفت إلي أي إدعاء من صاحب العطاء بحصول خطأ في عطائه إذا قدم بعد فتح المظاريف الفنية .

((٧))

(٧١) **** ((الجزاءات والغرامات الناتجة عن التأخير في تنفيذ العقد))**

(٧٢) طبقاً لأحكام المادة (٤٨) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م .
(٧٣) إذا تأخر المقاول أثناء تنفيذ العقد عن الميعاد المحدد له بالجدول الزمني أو مدة التنفيذ المحددة بالعقد جاز للسلطة المختصة لدواعي المصلحة العامة إعطاؤه مهلة لإتمام التنفيذ دون تحصيل مقابل للتأخير منه إذا كان التأخير راجعاً لسبب خارج عن إرادته .

(٧٤) في حالة عدم الالتزام بالتنفيذ لسبب راجع للمتعاقد يحصل مقابل للتأخير يحسب من بداية المهلة دون حاجة إلى تنبيه أو إنذار أو اتخاذ أي إجراء آخر بما لا يجاوز مجموع مقابل التأخير نسبة ١٠% من قيمة العقد إذا لم تتجاوز مدة التأخير نسبة ١٠% من المدة الكلية للعملية ويزيد مقابل التأخير إلى ١٥% إذا تجاوزت مدة التأخير ذلك .
(٧٥) يحسب مقابل التأخير من قيمة الأعمال المتأخرة فقط إذا رأت الجهة الإدارية أن الجزء المتأخر لا يمنع الانتفاع بما تم تنفيذه بشكل مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في (الفسخ الوجوبي للعقد تلقائياً وشطب المتعاقد ضمن سجل المتعاقدين) طبقاً لأحكام المادة (٥٠) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م

(٧٦) **** يجب فسخ العقد في الحالات الآتية :-**

(٧٧) إذا تبين وجود تواطؤ أو ممارسات احتيالية أو فساد أو احتكار
(٧٨) إذا أفلس المقاول أو تعسر .
(٧٩) ويتم الفسخ في الأحوال المشار إليها تلقائياً ويشطب أسم المتعاقد في الحالتين المنصوص عليهما (١ ، ٢) من سجل المتعاملين بعد أخذ رأي إدارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة وتخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بذلك لنشر قرار الشطب بطريق النشرات المصلحية وعلى بوابة التعاقدات العامة ويعاد قيد المتعاقد الذي شطب أسمة في سجل المتعاملين بناء على طلبه إذا انتفي سبب الشطب بصدور قرار من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوة الجنائية ضده أو بحفظها إدارياً أو بصدور حكم نهائي .

(٨٠) ببراءته مما نسب له على أن تخطر الهيئة العامة للخدمات الحكومية بقرار إعادة القيد لنشره بطريق النشرات المصلحية أو على بوابة التعاقدات العامة

(٨١) **((الفسخ الجوازي للعقد أو التنفيذ على الحساب))**

(٨٢) طبقاً لأحكام المادة (٥١) من قانون تنظيم التعاقدات التي تبرمها الجهات العامة رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م .

((٨))

٨٣) يجوز للجهة الإدارية فسخ العقد أو تنفيذه على حساب المتعاقد إذا أخل بأي شرط جوهرى من شروطه ويكون الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد بقرار مسبب من السلطة المختصة ويخطر به المتعاقد بكتاب يرسل بخدمة البريد السريع عن طريق الهيئة القومية للبريد مع تعزيته في الوقت ذاته بالبريد الإلكتروني أو لفاكس بحسب الأحوال على عنوانه المبين بالعقد .

٨٤) لا يجوز للجهة الإدارية الجمع بين كلا من الإجراءين المنصوص عليهما في الفقرة السابقة لأي سبب .

٨٥) وفي جميع حالات الفسخ أو التنفيذ على حساب المتعاقد يكون التأمين النهائي من حق الجهة الإدارية وكما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من مقابل التأخير وقيمة كل خسارة تلحق بها من أي مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها ،

٨٦) وفي حالة عدم كفايتها تلجأ إلى خصمها من مستحقته لدى أي جهة إدارية أخرى أيا كان سبب الاستحقاق دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحقها في الرجوع عليه قضائيا بما لم تتمكن من إستيفائه من حقوق بالطريق الإداري .

- مرفق بالكراسه صورته من مشروع العقد الخاص بالعملية .



اللجنة

٢- محمد الجزاوي

٢- محمد الجزاوي

٤- أحمد الشربوب

٥- محمد الجزاوي

محافظة البحيرة

رئاسة مركز ومدينة دمنهور

مشروع عقد مقاول
لتنفيذ أعمال المقاولات التي تقل مدة تنفيذها عن سنة

* أنه في يوم الموافق / / ٢٠٢٥ م حرر هذا العقد بين كل من :-

● الوحدة المحلية لمركز ومدينة دمنهور .

● ويمثلها السيد الاستاذ / وبصفته /

● ومقرها :

(طرف اول)

● اسم المقاول / وبصفته /

● جنسيته / محل إقامته / بطاقة رقم /

● سجل مدني / بطاقة ضريبية / صادرة بتاريخ /

● مأمورية ضرائب / ملف ضريبي رقم /

● ومقرها /

● بالتفويض رقم وينوب عنه في التوقيع السيد / وبصفته

(طرف ثاني)

تمهيد

** حيث أن الطرف الأول أعلن عن مناقصة

ممارسة داخلية / خارجية للعام المالي لتنفيذ مشروع

والتي فتحت مظاريفها يوم وانتهت إجراءاتها إلى إسناد المشروع إلى الطرف الثاني لمطابقة عطاؤه للشروط

والمواصفات الفنية ولكونه أقل الأسعار بقيمة إجمالية قدرها فقط

** ويعتبر هذا التمهيد جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد وقد اتفق الطرفان على الآتي:

**** البند الأول ****

مستندات العقد

** المستندات التالية مكمله ومفسره لبعضها البعض وهي تشكل مستندات العقد وفي حالة الغموض أو التعارض بين أي منها يتم الرجوع إلى رغبة الجهة الادارية وفقاً لاحتياجاتها طبقاً للأولوية المبينة فيما بعد :-

(١) العقد

(٢) أمر الإسناد / خطاب القبول

(٣) كراسة الشروط والمواصفات

(٤) العطاء المقدم من الطرف الثاني والمقبول من الطرف الأول شاملاً قوائم الكميات المسعرة .

(٥) الرسومات التنفيذية للمشروع .

((٢))

- ٦ المراسلات المتبادلة بين الطرفين في مرحلتى تقديم العطاء وقبول العرض والتي أتفق الطرفان على اعتبارها ضمن مستندات العقد .
- ٧ هذه المناقصة تخضع لأحكام قانون تنظيم التعاقدات رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م ولائحته التنفيذية وكذا القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ م مكمل لهذا الإعلان والشروط .
- ٨ القانون المدني .
- ٩ الشروط العامة للعقد التي تم طرح العطاء بها .

*** البند الثاني ***

قيمة العقد

** يلتزم الطرف الثاني بتنفيذ مشروع / طبقا
للمواصفات الفنية والكميات والأسعار المبينة بقوائم الكميات المسعرة المشمولة ضمن مستندات العطاء وبقائمة قدرها فقط
(.....) شاملا كافة انواع الضرائب والرسوم المقررة حاليا
ومستقبلا وقد تم احتساب هذه القيمة بناء على الكميات والأسعار التقديرية المدرجة بقوائم الكميات المسعرة وهذه القيمة قابلة للزيادة أو النقصان طبقا للكميات المنفذة
فعليا على الطبيعة.

*** البند الثالث ***

بداية العقد ومدة تنفيذ الأعمال

** يسري هذا العقد من تاريخ توقيعه من الطرفين ويعتبر تاريخ بدء مدة تنفيذ الأعمال ومقدارها
هو التاريخ الذي سيتم فيه استيفاء البنود التالية :
١ تسليم الموقع خاليا من الموانع.
٢ استلام الطرف الثاني الرسومات المعتمدة اللازمة لبدء التنفيذ.

البند الرابع

التأمين النهائي

** يلتزم الطرف الثاني وعلى نفقته الخاصة خلال عشرة أيام إذا كان المتعاقد في الداخل (تبدأ من اليوم بتاريخ اعتماد محضر البت و إعلان الترسية على المتعاقد
لإخطاره بكتاب موسى عليه بظم الوصول بقبول عطائه) وعشرون يوما إذا كان المتعاقد من الخارج ، بتقديم تأمين نهائي للطرف الأول كضمان لتنفيذ الأعمال وذلك في
صورة خطاب ضمان بنكي غير مشروط وخير قابل للإلغاء من أحد المصارف المحلية المعتمدة بواقع ٥ % من قيمة العقد لا يرد إليه أو ما تبقى منه إلا بعد التسليم النهائي
واعتماد محضر لجنة الاستلام النهائي من الطرف الأول ، ووفقا لاشتراطات التعاقد .

*** البند الخامس ***

سداد مستحقات الطرف الثاني

** في مقابل تنفيذ الطرف الثاني لالتزاماته بموجب هذا العقد يلتزم الطرف الأول بدفع المستحقات طبقا لتنفيذ الاعمال المنصوص عليها بالتعاقد وفقا للاعمال المنفذة على
الطبيعة.
* على أن تستقطع النفعة المقدمة من المستخلصات الجارية أول بأول وبنفس النسبة المتفق عليها ببنود العقد.
* يتم صرف مستخلصات كدفعات تبعا لتقدم الاعمال وذلك وفقا للإجراءات المتبعة في هذا الشأن وفقا لأحكام القانون .
* ويكون صرف المستخلصات كما يلي :-
* بواقع (٧٥%) من القيمة المقررة للمواد التي وردها الطرف الثاني لاستعمالها في العمل الدائم والتي يحتاجها العمل فعلا بشرط أن تكون مطابقة للشروط وموافقا عليها
من الطرف الأول أو من يفوضه وأن تكون مشونته بموقع العمل في حالة جيدة بعد إجراء الجرد الفعلي اللازم وذلك من واقع فئات العقد وتعامل كمشونات المواد التي تورد
لموقع العمل صالحة للتكريب إلى أن يتم تركيبها .

((٣))

"البند السادس"

**إذا طرأ من المستجدات بعد إبرام العقد ما يوجب تعديل حجم التعاقد يكون للطرف الأول ان يعدل كميات او حجم العقد بالزيادة او النقص وبما لا يجاوز (٢٥ %) من كميته كل بند بذات الشروط والاسعار دون ان يكون للطرف الثاني الحق في المطالبة بأي تعويض عن ذلك .

"البند السابع"

** اقر الطرف الثاني عند توقيعه على هذا العقد بعدم صدور احكام نهائيه ضده في احدى الجرائم المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، او في جرائم التهريب الضريبي او الجمركي .

"البند الثامن"

** يلتزم الطرف الثاني والعاملين لديه بالمحافظة على سرية وخصوصية ما يحصلون عليه من بيانات او مستندات ايا كانت طبيعتها تكون متعلقه بالعقد ويتعهد بعد افشائها للغير وذلك طوال مده سريان العقد او بعد انتهائه او افساخه ، ويعد الاخلال بمبدأ السريه والخصوصية بمثابة اخلالا جسيما بشروط العقد ودون الاخلال بايه عقوبه مقررته في هذا الشأن .

"البند التاسع"

** يلتزم الطرف الثاني بتحمل كافة الضرائب والرسوم وغيرها التي تستحق على هذا العقد من تاريخ توقيعه وسدادها في مواعيدها المحدده قانونا .

"البند العاشر"

** اتفق الطرفان على بذل اقصى جهد للالتزام ببند التعاقد طوال مده تنفيذه طبقا لما اشتمل عليه وبطريقه تتفق مع ما يوجبه حسن النيه وفي حاله حدوث خلاف بينهما اثناء تنفيذه يتم عقد اجتماع مع مسنول اداره العقد او ممثل الجهه الاداريه بحسب الاحوال خلال مده خمسه عشر يوما من تاريخ ظهور الخلاف وذلك لمناقشته واتخاذ الاجراءات الاتيه :

- ١- فحص شروط التعاقد بكل دقه واتخاذ الحل المناسب للمشكله .
 - ب- قيام اداره التعاقدات باعداد تصور عن موضوع الخلاف وتقديم رأى فنى ومالى وقانونى للسلطه المختصه ، ويجوز لها الاستعانه باستشارى متخصص للمساعدته في دراسه الخلاف وتقديم الرأى .
 - ت- تسويه الخلاف الذى نشأ بالطرق الوديه بما لا يخل بحقوق والتزامات طرفى العقد ، واذا ترتب على التسويه الوديه اى اعباء ماليه فيتم عرضها على السلطه المختصه للموافقه عليها بعد تقديم كافة المستندات والبيانات والمبررات لتسويه الخلاف ، وفي جميع الحالات يلتزم طرفى التعاقد بالاستمرار في تنفيذ التزاماتهما الناشئه عن هذا العقد .
- "البند الحادى عشر"

** في حاله اخلال الطرف الثاني باى شرط جوهرى من شروط التعاقد يحق للطرف الاول فسخ العقد او تنفيذه على حساب الطرف الثاني وفي الحالتين يكون التأمين النهائى من حق الطرف الاول كما يكون له ان يخصم ما يستحقه وقيمه كل خساره تلحق به من اى مبالغ مستحقه او تستحق للطرف الثاني لديه ، وفي حاله عدم كفايتها يحق للطرف الاول خصمها من مستحقاته لدى اى جهه اداريه اخرى ايا كان سبب الاستحقاق دون حاجه اى اتخاذ اى اجراءات قضائيه ، وذلك كله مع عدم الاخلال بحق الطرف الاول في الرجوع على الطرف الثاني قضائيا بما لم يتمكن من استيفائه من حقوق بالطريق الادارى ، ويحق للطرف الثاني المطالبه باسترداد ما سبق سداه للطرف الاول .

** يفسخ العقد تلقائيا في الحالات الاتيه :

- ١- اذا تبين ان الطرف الثاني قد استعمل بنفسه او بواسطه غيره الغش او التلاعب في تعامله مع الطرف الاول او حصوله على العقد .
 - ٢- اذا تبين وجود تواطؤ او ممارسات احتياليه او فساد من الطرف الثاني .
 - ٣- اذا افلس الطرف الثاني او تعسر .
- ** التزام الطرفين بقبول التعديلات التى قد يدخلها مجلس الدوله عند مراجعته مشروع العقد بعد الترسية .

((٤))

* بواقع (٩٥%) من القيمة المقررة للأعمال التي تمت فعلا مطابقة للشروط والمواصفات وذلك من واقع الفئات الواردة بقوائم الكميات وذلك بعد خصم % ٥ كضمان محجوز .

*** البند الثاني عشر ***

غرامات التأخير

** إذا تأخر الطرف الثاني عن تنفيذ الأعمال الممندة إليه طبقا لما ورد بكراسة الشروط والمواصفات الفنية كلها أو جزء منها طبقا للميعاد المحدد بالعقد يوقع الطرف الأول على الطرف الثاني الجزاءات المنصوص عليها بقانون تنظيم التعاقدات رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م.

*** البند الثالث عشر ***

التعديلات في التكاليف

** تنقل الأسعار ثابتة بون أي زيادة طوال مدة التنفيذ وحتى انتهاء العمل بالكامل .

وإذا ظهرت أي أعمال مستجدة خارج نطاق المقايمة لا تشملها جداول الكميات للبنود والمواصفات المطروحة لا يتم تنفيذها إلا بتعليمات مكتوبة من الطرف الأول وتجري المحاسبة عليها باتفاق الطرفين طبقا للوارد ببنود التغييرات بالشروط العامة للعقد وذلك بما لا يخالف احكام قانون التعاقدات الحكومية رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

*** البند الرابع عشر ****

التزامات الطرف الثاني

١) يلتزم الطرف الثاني باتباع جميع القوانين واللوائح الحكومية والمحلية ذات الصلة بموضوع التعاقد وتنفيذه فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا العقد .

٢) يلتزم الطرف الثاني بعمل جسات تأكيدية للتربة في الموقع المزمع إنشاء المشروع عليه ومراجعة جميع التصميمات المقدمة من استشاري الطرف الأول .

٣) يلتزم الطرف الثاني بالمحافظة على سلامة ممتلكات ومنشآت الطرف الأول أثناء القيام بتنفيذ الأعمال محل هذا العقد وإذا تسبب في إتلاف أي شيء يلزم بإعادة الحال إلى ما كان عليه وإذا أخل بذلك يكون للطرف الأول الحق بعد ١٥ يوما من إخطاره بكتاب موصي عليه بعدم الوصول بتنفيذ ذلك على حسابه .

٤) يلتزم الطرف الثاني بجميع تعليمات الطرف الأول أو الجهة المشرفة على التنفيذ المعينه من قبله وكذا اعتماد كافة التوريدات منه أو من هذه الجهة قبل تركيبها بالموقع .

٥) يلتزم الطرف الثاني بإخلاء محل العمل من المهمات أو المخلفات قبل التسليم الابتدائي لأعمال محل هذا العقد وإذا أخل بذلك يكون للطرف الأول الحق بعد ١٥ يوما من إخطاره بكتاب موصي عليه بعدم الوصول في تنفيذ هذه الأعمال على حسابه .

***** البند الخامس عشر *****

مدة ضمان الأعمال

** يضمن الطرف الثاني الأعمال موضوع هذا العقد لمدة من تاريخ التسليم الابتدائي دون الإخلال بأحكام الضمان العشري المنصوص عليه في القانون المدني وبما لا يخالف المدد المنصوص عليها بأحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية.

*** البند السادس عشر ***

التنازل عن العقد

** لا يجوز للطرف الثاني أن يتنازل للغير عن الأعمال محل هذا العقد كليا أو جزئيا . وفي حالة مخالفة الطرف الثاني لأي شرط من شروط التعاقد يحق للطرف الأول اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال فسخ التعاقد أو تنفيذه على حساب الطرف الثاني وتحصيل كافة مستحقات الوحدة بالطرق الإدارية.

((٥))

*** البند السابع عشر ***

الإخطارات

** يقر الطرف الثاني بأنه قد اتخذ من العنوان الموضح بصدر هذا العقد محلا مختارا له وتعتبر المراسلات والمكتوبات المرسله من الطرف الأول إلى الطرف الثاني بخصوص هذا العقد قد استلمها الطرف الثاني بمجرد إرسالها إليه بالعنوان أعلاه وفي حالة تغييره يتم إخطار الطرف الأول بخطاب موصى عليه .

*** البند الثامن عشر ***

فض المنازعات

** تختص محكمة القضاء الإداري لمجلس الدولة بنظر كافة المنازعات التي قد تنشأ من جراء تفسير أو تنفيذ هذا العقد ما لم يتفق طرفي العقد علي تسويتها عن طريق التحكيم وذلك بموافقة الوزير المختص طبقا لأحكام القانون رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٤ م بشأن التحكيم في المواد المدنية والتجارية والمعدل بالقانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٧ م مع التزام كل طرف بالاستمرار في تنفيذ التزاماته الناشئة عن العقد .

*** البند التاسع عشر ****

القانون المطبق على العقد

** تسري علي هذا العقد أحكام قانون تنظيم التعاقدات رقم ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ م ولائحته التنفيذية ويتم العمل بكل اللوائح المنظمة بهذا الشأن وكذا القانون رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ م والقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن البناء ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما وكذا كافة الكتب الدورية الصادرة بشأن العمليه موضوع التعاقد .

***** البند العشرون ****

** تحرر هذا العقد من اصل و أربع نسخ سلمت احداها للطرف الثاني ، واحتفظ الطرف الاول بالاصل والنسخ الاخرى للعمل بمقتضاها عند اللزوم .

العضو القانوني

مدير التعاقدات

المختص

الطرف الثاني

الطرف الأول